مملكة البحرين والعدالة الاجتماعية.. قصة نجاح يقودها تمكين المرأة

بقلم:
مي خالد السيوف ○

أعلنت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين لعام 2007م اعتماد يوم 20 فبراير يومًا عالميًا للعدالة الاجتماعية في دعوة واضحة إلى تبني الإجراءات والتدابير اللازمة لاحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لما لهما من أهمية في بناء مجتمعات أكثر أمنًا وسلامًا. وتعرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأيسكوا) العدالة الاجتماعية بأنها مفهوم يهدف إلى تحقيق الإنصاف وتقليل عدم اللامساواة داخل المجتمع، فالعدالة الاجتماعية هنا لا تعني المساواة المطلقة بل تعني العمل على إزالة العوائق التي تمنع بعض الفئات من الوصول إلى الحقوق الأساسية ولتحقيق العدالة الاجتماعية يجب توفير مجموعة من العناصر الأساسية مثل الضمان الاجتماعي والعدالة بين الأجيال والتوزيع العادل للموارد والأعباء والمساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص. ومن خلال هذا التعريف الموجز يمكن القول إن قضايا المرأة تعد معيارًا أساسيا لقياس العدالة الاجتماعية في أي مجتمع فالمرأة شريك رئيسي في المجتمع وليست فئة على هامش التنمية. وهذا ما تؤكده الأدبيات الحديثة التي تنظر إلى حقوق المرأة بوصفها عنصرًا محوريًا لتحقيق العدالة الاجتماعية فعندما تحصل المرأة على حقوقها في التعليم والعمل والحماية الاجتماعية والقدرة على المشاركة سوف ينعكس ذلك إيجابًا على المجتمع ككل. ولكن التحدي الأكبر عالميًا ليس في غياب التشريعات بل في الفجوة بين النصوص والتطبيقات.

ومن هذا المنطلق تبرز مسيرة مملكة البحرين التنموية كنموذج رائد حيث انتقلت المملكة بمفهوم العدالة الاجتماعية من مفهوم إلى منظومة مؤسسية تدرك أن العدالة الاجتماعية للمرأة لا تتحقق بقرار منفصل أو حملات موسمية بل تحتاج إلى رؤية وطنية وآليات تنفيذ وحوافز مجتمعية. وفي هذا السياق تبرز مجموعة من العناصر الأساسية في تجربة مملكة البحرين:

أولا: التشريعات والقوانين: تعد المنظومة التشريعية والقانونية في البحرين عنصرًا رئيسًا في تحقيق العدالة الاجتماعية وتشمل المنظومة الدستور البحريني الذي ضمن حقوق المواطنين من دون تمييز، إلى جانب ميثاق العمل الوطني الذي يحتفل به في 14 فبراير من كل عام والذي فتح الباب أمام العمل السياسي والاجتماعي للمرأة وقد بلغت نسبة مشاركة المرأة في التصويت على الميثاق نحو 49% وهو ما يعكس إيمانًا قويًا بدور المرأة في الحياة العامة، كما تسهم القوانين والتشريعات ذات الصلة بحماية المرأة مثل قانون الأسرة وقانون الحماية من العنف الأسري في تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي للمرأة.

ثانيًا: المجلس الأعلى للمرأة الذي يعد أحد أهم الأطر الوطنية التي تقود سياسات تمكين المرأة في البحرين ومن منظور العدالة الاجتماعية يسهم المجلس في تحويل تمكين المرأة من مجرد فكرة أو رغبة إلى استراتيجيات وطنية من خلال دعم التشريعات وتطوير الخطط وتعزيز حضور المرأة في مواقع صنع القرار، فوفقا لمفهوم العدالة الاجتماعية وجود مؤسسة وطنية تتبنى ملف تمكين المرأة يعكس إدراكًا وطنيًا بأن المساواة وتكافؤ الفرص لا يتحققان تلقائيًا بل يحتاجان إلى إرادة سياسية ومؤسسية تضمن تغييرًا تدريجيًا ومستدامًا وهو ما يقوم به المجلس الأعلى للمرأة.

ثالثًا: لجان تكافؤ الفرص: تعد مملكة البحرين رائدة في إنشاء لجان تكافؤ الفرص في الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة والتي تسهم في خلق بيئة عمل عادلة تمنع التمييز. وبذلك تنقل هذه اللجان بمفهوم العدالة الاجتماعية إلى مستوى التطبيق داخل المؤسسات، فالتمييز ضد المرأة عالميًا لا يظهر غالبًا في صورة قوانين صريحة بل في صورة ممارسات إدارية مثل معايير الترقية وسياسات التوظيف وبيئة العمل، وهنا يأتي دور لجان تكافؤ الفرص التي تعمل على مراجعة السياسات الداخلية في المؤسسات المختلفة لضمان أن تكون الفرص متاحة على أساس الكفاءة لا على أساس النوع الاجتماعي وبذلك تتسق أعمال هذه اللجان مع مفهوم العدالة الاجتماعية.

رابعًا: جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتمكين المرأة: تلعب الجائزة دورًا مكملاً لمنظومة العدالة الاجتماعية فهي ليست مجرد احتفاء رمزي بل تسهم في تحفيز المؤسسات في القطاعين العام والخاص لتبني سياسات تمكين المرأة ضمن بيئة العمل مما يجعل تمكين المرأة جزءًا من التنافسية المؤسسية المحركة للاقتصاد والإنتاج الوطني.

عند جمع هذه العناصر الإطار القانوني (الدستور والميثاق)، المؤسسة الوطنية (المجلس الأعلى)، آليات التنفيذ (لجان تكافؤ الفرص)، وحوافز الاستدامة (جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة) نجد أن مملكة البحرين قدمت نموذجًا متكاملاً ينتقل بالعدالة الاجتماعية من مرحلة تمكين المرأة إلى مرحلة ترسيخ النتائج.

ختامًا إن العدالة الاجتماعية ليست مفهومًا منفصلاً عن قضايا المرأة بل إن تمكين المرأة يعد أحد أكثر المؤشرات وضوحًا على تحقيق العدالة الاجتماعية في أي مجتمع.

○ باحثة في دراسات المرأة.
mayalsyoof@gmail.com

تصريحات متوترة وافتقار للإرادة السياسية البريطانية تجاه جرائم إسرائيل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ظل استمرار الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، يبرز الموقف البريطاني كأحد أكثر المواقف المثيرة للجدل في العلاقات الدولية. فعلى الرغم من إدراك الحكومة البريطانية للواقع المأساوي الذي يعانيه الشعب الفلسطيني، فإن ردود فعلها تجاه إسرائيل بدت مترددة وغير حاسمة. إن تصريحات وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني، هاميش فالكونر، تسلط الضوء على هذه الازدواجية، حيث يتحدث عن العلاقة «المتوترة» مع إسرائيل بينما يواصل دعم حكومته تحالفها مع حكومة نتنياهو التي تمارس السياسات المدمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الضعف الأخلاقي الذي يظهر في غياب أي عواقب حقيقية ضد إسرائيل يتوازى مع الخطاب المستمر لصانعي القرار في الحكومة البريطانية. ومن اللافت أنه بينما صنّف المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فولكر تورك، السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية بأنها «نظام فصل عنصري»، صرّح وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني، هاميش فالكونر، بأن حكومته «لا ترغب في علاقة سيئة مع إسرائيل»، مما يقلل من شأن جرائم الحرب المرتكبة ضد الفلسطينيين والمنطقة بشكل عام.

تواصل الحكومات الغربية تواطؤها في القتل الجماعي والتدمير الذي يلحق بالفلسطينيين في غزة والضفة الغربية المحتلة، وهو ما اعترفت به اللجنة الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة كإبادة جماعية في سبتمبر 2025. ولم يتوقف هذا التواطؤ بعد اتفاق وقف إطلاق النار في غزة في أكتوبر من العام الماضي. بل على العكس، استمر الغطاء الدبلوماسي، الدعم الاقتصادي، والإمدادات العسكرية كما كانت، أو استؤنفت بعد فترة قصيرة من التوقف. على سبيل المثال، استؤنفت مبيعات الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل في نوفمبر 2025، وهو ما نددت به إريكا غيفارا–روساس، المديرة الأولى للبحوث والمناصرة في منظمة العفو الدولية، حيث وصفت ذلك بأنه «تبعث برسالة خاطئة تمامًا إلى إسرائيل» مفادها أنه يمكنها «الاستمرار في ارتكاب الإبادة الجماعية، وإطلاق صيحات الحرب، وممارسة الفصل العنصري من دون خوف من العواقب».

منذ أكتوبر 2023، وحتى قبل ذلك، أثبتت الأحداث كيف يمكن لإسرائيل أن تتصرف بلا رادع، ليس فقط بانتهاك حقوق الفلسطينيين بل بتجاهل القانون الدولي بشكل صارخ، وذلك دون أي مساءلة أو تحقيق العدالة.

في نهاية 2025 وبداية 2026، يظهر استمرار هذا الوضع في ردود الفعل المترددة من عديد من الدول الغربية، بما فيها بريطانيا، تجاه تحالف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي يواصل توسيع المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية المحتلة، فضلاً عن حظر 37 منظمة إغاثة غير حكومية، مثل لجنة الإنقاذ الدولية، منظمة أكشن إيد، وأطباء بلا حدود، من تقديم المساعدات للفلسطينيين المحتاجين.

وفي كلمته في المؤتمر السنوي لحركة العمل اليهودية في 11 يناير 2026، قال فالكونر إن «العلاقة البريطانية الإسرائيلية المتوترة إلى هذا الحد تشكل مصدر ألم حقيقي له شخصياً»، رافضًا مناقشة كيفية ارتباط هذا الموقف بانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي أو حملتها المستمرة للإبادة الجماعية. رغم ذلك، أكد وزير الخارجية البريطاني تفضيله «علاقة أوثق بكثير» مع ائتلاف نتنياهو، مما يظهر بوضوح استعداد الحكومة البريطانية للتواطؤ في جرائم الحرب ضد الفلسطينيين.

من المهم الإشارة إلى أن تصريحات فالكونر في المؤتمر تتناقض بشكل كبير مع تصريحاته أمام مجلس العموم البريطاني في 6 يناير 2026، حيث اعترف بأن الوضع الإنساني في غزة «مأساوي»، وأن إسرائيل لا تزال تحظر مرور المساعدات الإنسانية، وتغلق المعابر، وتمنع المنظمات غير الحكومية من تقديم الأدوية والغذاء والمأوى للمدنيين الفلسطينيين.

وبينما أدان المبعوث الرئيسي لشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية حظر إسرائيل للمنظمات غير الحكومية ووصفه بأنه «غير مبرر»، ومنع المساعدات الإنسانية مثل الطعام والمأوى ووصفه بأنه «غير مقبول»، أكد في نفس الوقت في حديثه مع مارك سيواردز، رئيس مجموعة أصدقاء إسرائيل العمالية في البرلمان البريطاني، أن حكومة السير كير ستارمر لا تزال تسعى إلى «إقامة علاقة جيدة مع إسرائيل».

يجب أن ندرك أن تصريحات فالكونر جزء من فشل أوسع للحكومة البريطانية في احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان. بدلاً من الاستجابة للغضب الشعبي بشأن استمرار صادرات الأسلحة إلى إسرائيل – حيث أضافت حملة مناهضة تجارة الأسلحة أن «أشكالاً أخرى من التعاون العسكري»، مثل طائرات إف35– المقاتلة، استمرت بلا انقطاع منذ أكتوبر 2023 – تركزت الحكومة على قمع النشاط المؤيد للفلسطينيين في المملكة المتحدة من خلال حظر جماعة «فلسطين أكشن» بموجب قوانين مكافحة الإرهاب، مما أسفر عن أكثر من 1600 عملية اعتقال.

ورغم أن بريطانيا دولة موقعة على نظام روما الأساسي، وبالتالي ملزمة بتنفيذ أوامر المحكمة الجنائية الدولية، فإن الحكومة البريطانية قد رفضت الدفاع عن نزاهة المحكمة في مواجهة حملة ترهيب منسقة من قبل إدارة ترامب بعد إصدار مذكرة توقيف دولية بحق نتنياهو في نوفمبر 2024.

كما أنه لم يتم تأكيد تسليم رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى لاهاي في حال سفره إلى بريطانيا. وأجاب ستارمر على سؤال حول ما إذا كانت الحكومة ستسلم المسؤولين الإسرائيليين المطلوبين للعدالة الدولية بتلقيه رئيس إسرائيل إسحاق هرتسوغ في سبتمبر 2025.

كما استمرت الحكومة البريطانية في عدم اتخاذ موقف قوي ضد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وضمها. بعد أن وافق ائتلاف نتنياهو على بناء 19 مستوطنة غير شرعية جديدة في الضفة الغربية المحتلة، كانت بريطانيا من بين 14 دولة، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا وكندا، التي رفضت هذا الإجراء، معتبرة أنه «ليس فقط انتهاك للقانون الدولي» بل أيضًا «يهدد بتأجيج عدم الاستقرار». ومع ذلك، فإن هذا النقد تضاءل في ضوء رفض الحكومة البريطانية الامتثال لحكم محكمة العدل الدولية في يوليو 2024، الذي طالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي فورًا وعدم جواز مساعدة الدول الأخرى له.

كما أن ممثل المملكة المتحدة قد امتنع عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حكم محكمة العدل الدولية، معتبراً أنه لم يُقدّم «وضوحًا كافيًا» بشأن حل الدولتين. في الوقت نفسه، رفضت الحكومة اتخاذ أي إجراءات ضد الشركات والبنوك البريطانية التي ساعدت في تدمير الممتلكات الفلسطينية واحتلال الأراضي من قبل الجيش الإسرائيلي، مثل شركة جي سي بي، التي تُستخدم آلاتها في هدم المباني والمحاصيل، وبنك باركليز، الذي قدم قروضًا وخدمات تزيد على 18 مليار دولار لشركات مرتبطة بالمستوطنات بين عامي 2021 و2024. وهذا يوضح أن الحكومة البريطانية لا تنوي اتخاذ أي إجراءات ضد إسرائيل بشأن توسيع المستوطنات غير القانونية. ففي 8 يناير 2026، دعا المبعوث التجاري للحكومة البريطانية إلى استئناف المحادثات التجارية مع إسرائيل، وهو ما لم يستبعده فالكونر في المؤتمر، مع تأكيد أنه «قد يُعاد النظر» في الأمر بعد الانتخابات الإسرائيلية في 2026.

ورغم أن الحكومة البريطانية لا تزال مصممة على الشراكة مع إسرائيل، والتواطؤ المباشر في الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين، يواصل البرلمانيون في وستمنستر المطالبة باتخاذ إجراءات لمحاسبة إسرائيل. فعلى سبيل المثال، في ردها على تصريحات فالكونر أمام مجلس العموم في 6 يناير، نددت ميلاني وارد، النائبة العمالية عن دائرة كودنبيث وكيركالدي الاسكتلندية، بتصريحات الحكومة البريطانية التي «أثبتت خلال العامين الماضيين أن كلمات الحكومة لا تؤثر في سلوك إسرائيل». وتساءلت وارد عن متى ستتخذ المملكة المتحدة إجراءات حقيقية لمعاقبة المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في الحظر غير القانوني على المنظمات الإنسانية. كما تساءل عمران حسين، عضو حزب العمال عن دائرة برادفورد الشرقية، عن متى ستعلن الحكومة البريطانية «إجراءات فعّالة وملموسة»، مثل وقف مبيعات الأسلحة وفرض عقوبات واسعة النطاق على إسرائيل، على غرار العقوبات المفروضة على روسيا بسبب جرائم الحرب في أوكرانيا.

ورغم ذلك، أظهرت الحكومة البريطانية، من خلال تعنتها في هذا الشأن، تجاهلًا للمطالبات المتزايدة، حيث رفض فالكونر «التعليق أكثر على العقوبات»، واكتفى بالقول إن الحكومة البريطانية «ستواصل طرح الأسئلة الملحة التي تواجه الشعب الفلسطيني».

رغم أن الحكومة البريطانية اعترفت رسميًا بفلسطين في سبتمبر 2025، مما سهل افتتاح سفارة فلسطينية في لندن، فإن المعاناة المستمرة للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية لا تزال تتواصل تحت إشراف الحكومة البريطانية. وفي الوقت الذي تستمر فيه المملكة المتحدة بتصدير الأسلحة والتمويل إلى إسرائيل، تستمر انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين الفلسطينيين. آخر مثال على ذلك هو ما نشرته صحيفة الغارديان حول إبلاغ وزارة الداخلية البريطانية باسم أبو دقة، الأكاديمي الفلسطيني في جامعة يورك سانت جون، بأنه لا يوجد سبب «مقنع بما فيه الكفاية» لإجلاء أسرته من غزة. وقد نددت سارة كرو، المحامية في حقوق الإنسان في شركة لي داي بلندن، بهذا الإجراء ووصفته بأنه «غير قانوني بشكل واضح».

ورغم الاعتراف البريطاني المتأخر بفلسطين، كتبت البروفيسور كريستوفر فيليبس، الزميل المشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشاتام هاوس، أن المزيد من عمليات الضم الإسرائيلية لغزة أو الضفة الغربية قد تجبر الحكومة البريطانية على «التحرك»، لكن هذه التحركات ستكون على الأرجح «غير فعالة دبلوماسيًا». في النهاية، تبقى المشكلة الأساسية في الحكومة البريطانية هي غياب الإرادة الأخلاقية والسياسية في اتخاذ موقف حاسم، وهو ما لا يزال غائبًا وسط التصعيد المستمر للعدوان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

مع بداية عام 2026، تظل بريطانيا في موقف يُظهر افتقارًا كبيرًا للإرادة السياسية والأخلاقية في مواجهة تصعيد العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين. هذه السياسة المترددة والتي تفتقر إلى المحاسبة الفعلية تمثل واحدة من أبرز الإشكاليات في السياسة الخارجية البريطانية، حيث تتجاهل الحكومة البريطانية حقوق الإنسان والقانون الدولي رغم المطالب المتزايدة من البرلمانيين والمجتمع المدني. وفيما تتواصل الممارسات الإسرائيلية الوحشية، يبدو أن موقف الحكومة البريطانية يظل غارقًا في التناقضات، مما يبرز حقيقة غياب الإرادة الحاسمة التي من شأنها أن تضع حدًا لهذا الظلم المستمر.

عالم يتغير

من «جحيم دانتي» للخطاة إلى «جحيم إبستين» للأبرياء!

فوزية رشيد

★ليست ملفات جزيرة «إبستين» الشيطانية للرعب مجرد قضية أخلاقية أو فضيحة عابرة، بل هي عنوان مركب تتداخل فيها أسباب سقوط الحضارة الغربية على عتبة هذه الجزيرة الشريرة، وغيرها من جزر الشيطان المنتشرة في المحيط الهادئ! وهذا التداخل الملحمي يحيلنا إلى حجم الغواية الغربية اليوم للبشرية كلها، حول القيم وحقوق الإنسان والنظام المؤسساتي الغربي للديموقراطية والليبرالية التي سقطت كلها في الحضيض ولا تزال منذ الحرب على غزة والانتهاكات الجسيمة التي شكلت صدمة للبشرية عبر ثلاثة أعوام، تتدحرج الصدمة العالمية إلى انكشاف الوجه الأقبح للنخبة الغربية ومن يواليهم، ولا عزاء لكل المنبهرين بالغرب، الذي بنى حضارته المادية على محاربة كل ما هو روحي وديني، مكتفيا بالتطور المادي ليجسد رمزيا الرؤية بعين واحدة أو عين «الدجال الأعور»! بل ليحول حربه على الفطرة الإنسانية خاصة في العقود الأخيرة إلى كل الشرور والخطايا الشيطانية التي لا تخطر على عقل بشر كما جاء في ملفات «إبستين» من وثائق تم كشفها (3 ملايين وثيقة) ومن فيديوهات مصورة بلغت أكثر من (190ألف فيديو) وعشرات الآلاف من الصور، توثق رحلة رعب فوق التصور البشري للممارسات والطقوس الشيطانية! وهو ما تناولنا جزءا منها في مقال سابق.

★بعد مشاهدة بعض الفيديوهات التي تجسد الرعب وتتفوق في رعبها على رعب أحلك المشاهد الهوليوودية ظلمة وسوادا!

كان لافتاً ذلك التلذذ الشيطاني بعذابات الأطفال! وكيفية ممارسة التعذيب عليهم بأكثر الأساليب وحشية، وبما لا يمكن تخيل أن بالإمكان أن يمتلك أحد أعصابا بذلك البرود، في تعذيب وإرعاب أطفال أبرياء! أو تلك الفيديوهات عن الأجنة لاستخلاص مواد مطلوبة من تكوينهم الجنيني! أو تلك الأجساد البشرية وهي تدخل بكامل بنيتها لتخرج «مكعبات لحمية»! أو أنماط اغتصاب الأطفال والمراهقات من قبل شخوص تتربع على عرش السلطة، أو المال أو الإعلام أو السياسة أو الأعمال! أو تتاجر في العلن بحقوق الإنسان، فيما هي في الجزيرة أو الجزر الأخرى تمارس أبشع الانتهاكات والتجارة والتعذيب بأجساد الأطفال والصغار! وكل ذلك مقدمات لممارسة الطقوس الشيطانية وعبادة الشيطان!

اللافت في هذا السقوط الأخلاقي والإنساني والحضاري، والانحدار إلى جحيم «إبستين» وجزيرته، هو المغزى المغاير لما كتبه (دانتي أليغييري) في العمل الأدبي الأكثر شهرة وهو «الكوميديا الإلهية» ذي الأقسام الثلاثة (الجحيم والمطهر والفردوس) في القرن الرابع عشر، والذي حمل نظرة خيالية بالاستعانة بالعناصر المجازية، لوصف الجحيم بحسب «المفهوم المسيحي» المتأثر بفلسفة القرون الوسطى، وكان «جحيم دانتي» ذات تأثير في كل أدباء ومفكري الغرب في تلك القرون ولاحقا» في جحيم دانتي «يمكث دانتي» يومين هناك في الجحيم ليصف بعدها عذابات من أدخلوا الجحيم بسبب معاصيهم، ويتعرض إلى تفاصيل التعذيب والآلام التي ستصيبهم، وحيث هم جميعاً من الأشرار والخطاة، ومرتكبي الخطايا السبع المميتة أو الذنوب الكاردينالية حسب التصور المسيحي في القرون الوسطى، ولكل ما هو غير أخلاقي وما قد يدفع بالإنسان إلى الوقوع في الخطيئة مثل (الغرور – الجشع – الشهوة – الحسد – الشراهة – الغضب والكسل)!

★أما في «جحيم إبستين» فالذين يتعذبون هم الأبرياء بل وأكثرهم براءة ومعصومية أي الأجنة والأطفال! في مفارقة غريبة لمفهوم الجحيم والعقاب بين عدالة الله وفسوق عبدة الشيطان وبأن يكون الجحيم للأشرار والخاطئين كما في الأديان التي استلهم منها دانتي جحيمه، ليكون في «جزيرة إبستين» الجحيم والعقاب هو للأبرياء والأكثر براءة في البشرية وهم الأطفال! وبذلك فإن الغرب الذي طالما لعب على قلب كل مفاهيم وقيم الأديان، وأعلن ماديته ونخبته التي أعلنت أن الشيطان إلها للعبادة! عمل هذه المرة ومنذ عقود طويلة حتى على قلب مفهوم الجحيم ليكون على خلاف الإرادة الإلهية! وبأن يكون تصويراً لعذابات الأبرياء وإلقاء العقاب عليهم، دون ذنب (إلا لأن عبدة الشيطان وممارسي الطقوس الشيطانية، يتقربون إلى معبودهم بالفتك بأجساد وأرواح الأطفال والأبرياء بأساليب مرعبة ومقززة! هل من مفارقة أشنع من هذا؟! وهل من زيف حول حقوق الإنسان أكثر من هذا؟!

★إن آليات الحضارة الغربية في تماديها في الخطايا والشرور بحق البشرية سواء بالممارسات الاستعمارية ضد الشعوب منذ قرون طويلة، أو بالصراعات والحروب والأوبئة والتلاعب الجيني والعلمي والتكنولوجي، وصلت في انحدارها إلى الوقوع في مستنقع الشيطان بشكل كامل لإرضاء نخبة شيطانية تمارس كل أشكال التعذيب بالإنسان في جزيرة «إبستين» وتفتح البوابة المحرمة بين عالم الشياطين والبشر! لكي تحصل نخبة مريضة ومجنونة ومهووسة بالشهوات والطقوس الشيطانية على إكسير الحياة.. من دم الأطفال ونخاع الأجنة! واغتصابهم وقتلهم، بل وتحويلهم إلى ذبائح للشواء كما في بعض الفيديوهات المسربة!

★هكذا هم يحاربون الدين ويحاربون الإنسان ويعلنون أمام العالم كله من يعبدون! ولماذا يفعلون ما يفعلون! حتى أصبح الإنسان مادة للاستهلاك التجاري والغرائزي الشيطاني، وحتى تحول إلى فريسة لإطعام الشهوات والطقوس السرية للشيطان في البساتين البوهيمية والجزر التي أعلن الغرب سقوطه النهائي في مستنقعاتها وأي سقوط؟! إنه الإعلان الرسمي لموت الغرب حضاريا وإنسانيا وأخلاقياً! كما توقع العديد من المفكرين وانكشاف كل شعاراته ومسرحياته حول حقوق الإنسان والأطفال والقيم الغربية! وحيث أصبح «جحيم إبستين» علامة فارقة لكل هذا السقوط، حيث الأشرار هم السادة المزيفون، فيما الأبرياء هم العبيد والمعذبون! ولو كان «دانتي» يعيش هذا العصر ويرى انكشاف الشر والشيطانية، تُرى ماذا كان سيكتب؟! حتماً سيخجل من انقلاب المفاهيم والقيم الغربية حول الخطاة والأشرار، في عالم يمتلئ اليوم بخطاياهم وشرورهم وعلى خطى الشيطان الذي يعبدونه علنا! ويقدمون له كل عام القرابين من أطفال وأبرياء البشر! دون رادع أو حساب أو عقاب دنيوي، مع اليقين بمكانهم في الجحيم الأخروي، وعقاب العدالة الإلهية بما كسبت أيديهم وأرواحهم الشريرة! والسؤال: متى يعلن العالم ثورته على هؤلاء المجانين والمرضى الشيطانيين؟! والساكت عن الحق شيطان أخرس!

الأفكار وتغيير العالم

بقلم:
د. عصام عبدالفتاح ○

على الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه الأفكار في بناء الحضارات وتغيير العالم اختلف كثير من المؤرخين والمنظرين حول طبيعة الأسباب التي أدت إلى حدوث المنعطفات الكبرى في التاريخ وما إذا كان مردها بالفعل إلى الأفكار والأيديولوجيات أم إلى أسباب مادية اقتصادية واجتماعية وبيولوجية.

من الخطأ تصور أن هذا الخلاف بين المؤرخين مرجعه في الأصل خلاف أيديولوجي سياسي بين اليمين واليسار استنادًا إلى أن التيار اليميني بطبيعته تيار محافظ والتيار اليساري ينتصر دائمًا لفكرة التغيير، ذلك لأن في كل منهما مفكرين ينفون عن الأفكار دورًا رئيسًا في إشعال الثورات وإحداث تغييرات جذرية في المجتمعات ومفكرين آخرين يرون في الأفكار المحرك الأساسي الأول لتغيير حياة الإنسان والعالم.

فمثلًا كان الفيلسوف النمساوي كارل بوبر والفيلسوف المثالي الإيطالي بنديتو جروتشه يعتقدان أن الأفكار هي السبب الجوهري الذي يفسر حركة التاريخ وتطور أحداثه بينما نجد على الجانب الآخر وجوهًا فكرية لامعة تشك في أن يكون للأفكار مثل هذا الدور المؤثر في حركة التاريخ بل ترى أن هذا الاعتقاد لا يستند على دليل قاطع، وثمة اتجاه ثالث يمثله نيتشه ولويس ناميه وآخرون يرى أن المحرك الأساسي للتاريخ لا علاقة له بالفكر أو القيم الأخلاقية أو السياسية وإنما يرجع إلى الغرائز البيولوجية أو العادات والمنافع المادية.

وعلى جبهة اليسار لم يكن المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل يعير أهمية إلى دور الأفكار في معالجته للحدث التاريخي وكان يتبنى هذا الرأي أيضًا المؤرخ البريطاني إيريك هوبسباوم الذي لم ينسب إلى الأفكار أي دور حينما تناول التغيرات الاجتماعية والثورية في أوروبا. وفيما يتعلق تحديدًا بالثورات الكبرى لا يزال مطروحًا للبحث السؤال المحوري: هل كان للأفكار الدور الرئيسي في إشعال هذه الثورات وفي إحداث التغيرات السياسية العميقة في التاريخ أم أن الظروف المادية والاجتماعية والاقتصادية هي التي كانت المحرك الجوهري وراءها ولم تكن الأفكار بجوارها سوى ظاهرة ثانوية؟

يقول المؤرخ البريطاني بيري أندرسن: «إننا لو تأملنا الإرث الفكري لثورات القرن الثامن عشر لنجده يتمثل بالدرجة الأولى في مفهومين: السيادة الشعبية والحقوق المدنية. بيد أن هذين المفهومين ليسا في الواقع سوى أدوات نظرية لازمة لتمكين المجتمع من تقرير مصيره بحرية. ويظل السؤال الأهم مطروحًا حول الشكل الذي ينبغي أن تتخذه هذه التنظيمات الاجتماعية، ومضمون الرفاه الجماعي الذي يراد تحقيقه.

وهذا هو التحدي الذي طرحته الثورة الصناعية الناشئة على القرن التاسع عشر. ووجدت أوروبا نفسها أمام خيار سيطال العالم بأسره لاحقًا: الرأسمالية أم الاشتراكية؟ وللمرة الأولى تطرح مبادئ تنظيم اجتماعي متعارضة جذريًا وبوضوح لا لبس فيه. فالاشتراكية، التي قدمت نفسها صراحة بهذا الاسم، خضعت لتنظيرات متعددة ومتنوعة بوصفها حركة سياسية ومشروعًا تاريخيًا جبارًا.

أما الرأسمالية فقد تجنبت طوال القرن التاسع عشر ومعظم القرن العشرين أن تتبنى التسمية التي أطلقها عليها خصومها. واكتفى المدافعون عن الملكية الخاصة وأنصار الوضع القائم بالاستناد إلى تصورات أكثر تجزؤًا أو أكثر تقليدية. فبدلًا من الدفاع عن أيديولوجيا رأسمالية صريحة، تذرعوا بمبادئ الليبرالية المحافظة، وعانوا في إقناع الآخرين بها.

وفي القرن التاسع عشر كان للاشتراكية، فيما يذهب أندرسن، قدرة تعبئة سياسية تفوق بكثير قدرة خصمها. وإذا كان النظام القائم يستطيع دائمًا الاتكاء على المحافظة والتقليد، فإن الأيديولوجيا الاشتراكية كانت، بحلول منتصف القرن العشرين، قد استقطبت أنصارًا على نطاق جغرافي لم تبلغه أي أيديولوجية عالمية من قبل.

وإذا ما تأملنا الثورة البلشفية في روسيا على سبيل المثال نجد أنها في بداياتها لم يكن سبب اشتعالها إرثا أيديولوجيًا ضخمًا يحركها وإنما حدث انفجار عفوي من السخط الشعبي بشعارات بسيطة لا تكاد تتجاوز الشعارات العادية المألوفة مثل «الخبز، يسقط القيصر..» ولما استولى البلاشفة على السلطة وجدوا أنفسهم مستندين على أكثر الأيديولوجيات السياسية في عصرهم اتساقًا وقبولًا.

وعقب السقوط المأساوي المدوي للاتحاد السوفيتي: ثار تساؤل مهم حول سر بقاء الرأسمالية وصمودها أمام انهيار الأيديولوجيات الأخرى.

يعلل أندرسن هذه الظاهرة بأن خطاب الديمقراطية الذي ترفعه الدول الرأسمالية الكبرى شكل دائما ورقة رابحة حاسمة لها بالإضافة إلى أن شعوبها تشعر سلفًا بتفوق مستوى معيشتها وبالهوة الشاسعة بينها وبين بقية العالم.

لكن السبب الرئيس الحقيقي في انتصار الرأسمالية ليس مرده كما يتوهم كثيرون جاذبية النموذج الديمقراطي، بل يكمن في الإغراء الطاغي الذي تمارسه وفرة الاستهلاك المادي على الجماهير المحرومة، وربما بدرجة أكبر على النخب البيروقراطية في المعسكر الشيوعي؛ لأن «العالم الحر» يدين بانتصاره في المقام الأول إلى الرغبة في التسوّق وشبق الاستهلاك وبصورة أقل بكثير إلى حاجته إلى الديمقراطية.

○ أستاذ فلسفة اللغة والأدب الفرنسي
بكلية الآداب – جامعة حلوان.